

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/262  
لنشر الفوري  
٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨

## صندوق النقد الدولي ينشئ تسهيلات تمويلية للسيولة قصيرة الأجل يخصص للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم على إنشاء "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل" الذي يتيح صرف الموارد من الصندوق على أساس عاجل للبلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية القوية التي تواجه مشكلات مؤقتة في أسواق رأس المال العالمية.

وفي هذا الصدد، قال السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، "يسرني للغاية أن أعلن موافقة المجلس التنفيذي على إنشاء تسهيل تمويلي جديد للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق - وهو "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل". وأضاف: "لقد أسفرت الاضطرابات الجارية في أسواق رأس المال العالمية عن مشكلات كبيرة في السيولة لبعض بلدان الأسواق الصاعدة، حتى التي تحافظ على أطر اقتصادية كلية سليمة ولها تاريخ مستمر في النفاذ إلى الأسواق. وتتيح تسهيلات الصندوق الإقراضية القائمة المرونة المطلوبة، ولكنها تستخدم في الأساس مع البلدان التي تحتاج إلى التمويل وتصحيح السياسات في آن واحد، وليس البلدان التي تواجه ضغوطاً قصيرة الأجل في السيولة رغم قوة أوضاعها وسياساتها الاقتصادية الكلية المبدئية. ويأتي التسهيل التمويلي الجديد لسد تلك الفجوة في أدوات الدعم المالي التي يوفرها الصندوق."

وأكد السيد سترأوس-كان التزام الصندوق بتشجيع اعتماد منهج منسق وتعاوني في التعامل مع الأزمة الجارية، فقال: "إن الفترات الاستثنائية تتطلب استجابة استثنائية. والصندوق بصدد اتخاذ إجراءات سريعة ومرنة لتلبية طلبات التمويل. فنحن نتيح مقدارا ضخماً من الموارد على أساس استثنائي في الوقت الراهن، بشروط تقتصر على الضرورات اللازمة لتجاوز الأزمة واستعادة الوضع الخارجي السليم."

كذلك رحب السيد سترأوس-كان بما أعلنه اليوم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك البرازيل المركزي، وبنك المكسيك المركزي، وبنك كوريا، والسلطة النقدية في سنغافورة، من إنشاء ترتيبات لمبادلة العملات (خطوط مبادلات العملة). وعلى غرار التسهيلات التمويلية القائمة بالفعل لدى بنوك مركزية أخرى، تم تصميم هذين التسهيلين المستقلين بحيث يسهما في تحسين أوضاع السيولة على مستوى الأسواق المالية العالمية والحد من انتشار الصعوبات التي تواجه الاقتصادات ذات الأساسيات السليمة والإدارة الجيدة في سعيها للحصول على التمويل بالعملة الأجنبية

### ملاحح التسهيل الجديد للسيولة قصيرة الأجل:

**الغرض:** إنشاء تسهيل جديد يتيح مقداراً كبيراً من التمويل يُصرف مقدماً على أساس عاجل باستخدام موارد الصندوق المتوافرة، وذلك للبلدان التي تتبع سياسات قوية وتمتلك سجل أداء إيجابي ولكنها تواجه مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في أسواق رأس المال الخارجية.

**الشروط:** يمكن أن تصل الموارد المنصرفة من الصندوق إلى ٥٠٠% من حصة البلد العضو، بأجل استحقاق مدته ثلاثة أشهر. ويُسمح للبلدان المؤهلة بالسحب ثلاث مرات كحد أقصى خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهراً.

**الأهلية:** يُتاح للبلدان الأعضاء ذات السجل الإيجابي في اتباع سياسات سليمة والتي تستطيع النفاذ إلى أسواق رأس المال ولديها مديونية يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها. وينبغي أن تكون السياسات في هذه البلدان قد حصلت من الصندوق على تقييم بالغ الإيجابية في أحدث مناقشات أُجريت ضمن مشاورات المادة الرابعة. ونظراً لهذا التأكيد القوي على الأداء السابق، يتاح التمويل دون التقيد بالمرحلية، أو معايير الأداء، أو المراقبة أو غيرها من الشروط المتعارف عليهما في اتفاقات الصندوق. غير أنه يُتوقع من البلدان المقترضة أن تواصل التزامها بالحفاظ على إطار من السياسات الاقتصادية الكلية القوية.

وعند إعلان استحداث هذا التسهيل الجديد، قال السيد سترأوس-كان مؤكداً: "سوف يتحرك الصندوق لمواجهة هذه الأزمة بكل التمويل اللازم. ونحن مستعدون لاستخدام مواردنا الخاصة حتى نعمل مع أطراف أخرى من أجل توليد موارد إضافية تتيح للبلدان ما تحتاج إليه لاستعادة الثقة والحفاظ على الاستقرار."